

أزمات تركيا تتفاقم والأسوأ لم يأت بعد



الكردية- وهو الخط الذي كان أردوغان نفسه هو مهندس- من غير الواقعي توقع نهج حضاري لتأمين نهاية سلمية للنزاع الكردي من هذه الحكومة. وهكذا فإن الأزمة مصيرها أن تزداد عمقا. إذا استمرت مازق أنقرة في سوريا والتنافس على موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط، فإن معضلات السياسة الخارجية التي تخوض فيها، بما في ذلك الموقف الروسي المريب، ستزداد تفاقمًا. ومع ذلك، فإن أردوغان سيكون لديه على الأرجح القوة لتفادي الاعتراضات على هذه القضايا، وكان آخرها من ضباط الجيش المتقاعدين. وهذا ما يدفع المعارضة الحقيقية: الأزمة الاقتصادية. حيث سيشر المجتمع بشكل أكثر حدة بالأزمة التي ستغذي زيادات الأسعار والضرائب غير المباشرة وتقلبات العملة المحتملة، كما هو الحال في اليونان المجاورة. باختصار، لا يوجد مؤشر يُذكر على أن الأيام السوداء في تركيا سوف تنتهي في أي وقت قريب.

جهدوه غير الفعالة لجمع تقرير حول القضية الكردية في تركيا والتحرك بلا معنى لتتظيم مؤتمر عن سوريا، دون دعوة حزب الاتحاد الديمقراطي، الممثل السياسي الكردي الرئيسي في سوريا. بالطريقة نفسها يبني الحزب الصالح سياساته على فشل حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في التعامل مع الأزمة. إذا كان هذان الحزبان المعارضان يتوقعان إجراء انتخابات مبكرة، فقد يجدان أن آماليهما لن تتحقق. لن يدعو أردوغان إلى إجراء انتخابات مبكرة في وقت كان فيه نصيب حزبه في الانتخابات قد تعرض لضربة قوية. علاوة على ذلك، فإن رد فعله الشديد على خطط شخصيات سابقة في حزب العدالة والتنمية لتشكيل أحزاب سياسية جديدة يمكن أن تنافس حزب العدالة والتنمية يدل على أنه سيدخل قصارى جهده لمنع أي انتخابات مبكرة حتى يمكن تحديد التشكيلات السياسية الجديدة. تكهن البعض بأن أنقرة يمكن أن تبدأ عملية جديدة لحل القضية الكردية. ومع ذلك، في مثل هذه الظروف الفوضوية، يبدو هذا غير مرجح أيضاً. في ظل التزام حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بسياسة خارجية وداخلية تعارض بشدة التلميح إلى الإصلاح بشأن القضية

النجاح الكبير الذي حققته انتخابات إسطنبول، لسوء الحظ، الكثير من قوته المحركة، ولا يزال يواصل ذلك. يشبه هذا إلى حد ما الطريقة التي تلاشت بها شعلة المقاومة الديمقراطية التي أشعلتها احتجاجات حذيفة غيزي في عام 2013. ربما كان هذا ما توقعه أردوغان. عندما فقدت القوة المحركة للانتخابات المحلية زخمها، كان قادراً على إعادة تنظيم صفوفه وتقييم الوضع. وراى المعارضة تعود إلى حالتها الجبنة والمفككة، وقرر أن استمرار الحكم الصارم هو أفضل خيار له. وكان الاستثناء الوحيد لهذا هو قراره تغيير موقفه السابق بشأن اللاجئ السوريين، مع علمه بعداء حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي وقاعدة ناخبي الحزب الصالح القومي المعارض الجموع. يدل افتقار الحزبين إلى رد الفعل على هذه الخطوة على أنها كانت خطوة سياسية ذكية. لذا ما الذي يمكن توقعه من الفترة المقبلة في تركيا؟ يبدو واضحاً أن حزب الشعب الجمهوري سيمتسك بمعارضته غير الفعالة لسياسات حزب العدالة والتنمية، دون تقديم بدائل، مما سيسمح بتعمق الأزمة. سيواصل حزب المعارضة الرئيسي توجيه انتقادات لحزب العدالة والتنمية بشأن الاقتصاد، إلى جانب

القوي كقانون لأنفسهم، وهذا لن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات. هل تظهر هذه المؤشرات علامات على الاندفاع المذعور؟ على الأرجح. ولتتمية وحلفاؤهم من حزب الحركة القومية اليميني المتطرف فرصتهم في تنفيذ التولية التركية الإسلامية التي يتوقون إليها في الحكومة، وملاوا أجهزة الدولة بالعناصر السلطوية المعادية للغرب. من خلال رؤية حتمية الأزمة المقبلة، فهموا الحاجة إلى العمل سوياً بشكل أكثر إلحاحاً في مواجهة موجة المعارضة الشديدة التي لا بد أن تتغيرها الأزمة. هذا، حتى لو علمنا أن مفاوضات "المنطقة الآمنة" في سوريا (التي لا صلة لها بالموضوع) مع واشنطن يمكن أن تعرض وجودها السياسي للخطر على المدى الطويل، بقدر ما تم وصف تلك المفاوضات بأنها انتصار لأردوغان.

يقود أردوغان هذا التشدد للسلطة، بسبب مزاجه الدفاعي والتشوه البصري في عقليته. يتم اتخاذ كل خطوة من خطوات الرئيس إما مع العلم وإما على أمل أن تزيد احتمالات بقائه هو نفسه. يعرف أردوغان أن تحالفه مع القوميين لم يبق على أساس مستقر منذ تأسيسه في عام 2014، لكن حزب الحركة القومية وزعمه دولت بهجلي يعرفان جيداً أن فرصة ذهبية لن تكون سانحة في إدارة مستقبلية. على عكس بعض التحليلات فإن اعتقادي هو أنه من الأكثر أماناً افتراض أن قادة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية يرتبطان سوياً حتى النهاية.

إن العداء الذي أبداه بهجلي ووسائل الإعلام الموالية للحكومة تجاه الخطوات المحدودة الأخيرة للمحكمة الدستورية نحو حماية حرية المواطنين في انتقاد الدولة، لعلامة على أن الظروف القمعية التي أوجدتها حالة الطوارئ بعد محاولة الانقلاب في عام 2016 ستستمر. ترى قطاعات كبرى في المجتمع طرد اللاجئ السوريين في تركيا مسألة أكثر إلحاحاً من تحرير الآلاف من السجناء السياسيين الأبرياء المحتجزين في السجون التركية. من ناحية أخرى، فهم كثيرون من الذين كانوا ياملون في أن تؤدي انتصارات المعارضة في الانتخابات المحلية إلى موجة سريعة من التغيير أنهم كانوا على خطأ. لقد خسر

يسعى فيه إلى الاستبداد المناهض للتعددية. هو الذي ربط أجهزة الدولة والقضاء والإعلام والمؤسسات الأخرى بمركز تنفيذي واحد، يقوده بنفسه. وهو النقطة المحورية للفاشية التركية وقوتها الدافعة والمهندس المعماري الرئيس. وعلى الرغم من ذلك، فإن جزءاً كبيراً من مسؤولية هذا "الانقلاب المدني" التدريجي والمستمر في حركة بطيئة، الذي جعل تركيا دولة تراكم الأخطاء على بعضها البعض في أعين المنتقدين في الداخل والخارج، يكمن أيضاً في كل مجموعة هوية في المجتمع وفي المعارضة الرئيسية وكذلك حزب العدالة والتنمية الحاكم.

يجب أن نكون واقعيين. إن إدراك الحقائق المؤلمة لا يعني أن تكون من دعاة الموت. فهو يسمح برؤية المشاكل المتزايدة بوضوح وإيجاد حلول واقعية. يجب أن نكون صادقين بشدة عندما نبحث عن الحقيقة.

يقود أردوغان هذا التشدد للسلطة، بسبب مزاجه الدفاعي والتشوه البصري في عقليته. يتم اتخاذ كل خطوة من خطوات الرئيس إما مع العلم وإما على أمل أن تزيد احتمالات بقائه هو نفسه. يعرف أردوغان أن تحالفه مع القوميين لم يبق على أساس مستقر منذ تأسيسه في عام 2014، لكن حزب الحركة القومية وزعمه دولت بهجلي يعرفان جيداً أن فرصة ذهبية لن تكون سانحة في إدارة مستقبلية. على عكس بعض التحليلات فإن اعتقادي هو أنه من الأكثر أماناً افتراض أن قادة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية يرتبطان سوياً حتى النهاية.

إن العداء الذي أبداه بهجلي ووسائل الإعلام الموالية للحكومة تجاه الخطوات المحدودة الأخيرة للمحكمة الدستورية نحو حماية حرية المواطنين في انتقاد الدولة، لعلامة على أن الظروف القمعية التي أوجدتها حالة الطوارئ بعد محاولة الانقلاب في عام 2016 ستستمر. ترى قطاعات كبرى في المجتمع طرد اللاجئ السوريين في تركيا مسألة أكثر إلحاحاً من تحرير الآلاف من السجناء السياسيين الأبرياء المحتجزين في السجون التركية. من ناحية أخرى، فهم كثيرون من الذين كانوا ياملون في أن تؤدي انتصارات المعارضة في الانتخابات المحلية إلى موجة سريعة من التغيير أنهم كانوا على خطأ. لقد خسر

ياوز بيدر
صحافي تركي

قد تتذكر مشهداً من الأفلام الغربية للمخرج الأميركي جون فورد. فجأة يسيطر المواطنون الأصليون على قافلة من المدنيين الأميركيين الأترياب والطبقة الوسطى في طريقهم غرباً تحت حماية الجنود. وفي حالة من اليأس تشكل العربات دائرة ضيقة بينما يبدأ السكان الأصليون في الدوران حولها وهم يلوحون بالحرب. يحدث ذلك إلى حين يتم تخريب القافلة أو تدميرها بالكامل. وفي حين شهدت تركيا عيد الأضحى في خضم أزمة اقتصادية حادة، فإن وضع غرباً تحت حماية الجنود تركيا يشبه إلى حد بعيد هذا المشهد. المشكلات التي أنكرتها الحكومة أو أرجأتها أو قاومت حلها، وحاولت قمع الكثير منها بموجب إجراءات الشرطة المشددة على مدى السنوات الست أو السبع الماضية، تدور الآن حول الإدارة في أنقرة وأتباعها الأوفياء وحلفائها في وسائل الإعلام.

كان من الواضح من كل زاوية، أن العقلية الإدارية البالية التي تركز على الأمن ستقود تركيا إلى هذا الوضع الخطير. يشير مشهد الخراب القادم إلى انهيار لا مفر منه. إذ تعاني تركيا من عمق وأخطر أزمة للنظام في تاريخها الحديث.

تتمثل المكونات في العقلية المتحاشية والخوف من مواجهة الماضي وانعدام وجود ثقافة الحل الوسط. وبالطبع فإن الطموح البدائي لمركزية السلطة في أيدي تنظر إلى تدمير الطبيعة على أنه "تقدم" و"تنمية"، يسعى إلى "النظام العام والسلام" من خلال مقاضاة جميع المعارضين وسجنهم ويعتقد أن طرد أولئك الذين يرفضون التبعية للأقوياء عمل جيد ويرى الآخرين كلهم معادين ويضفي الشرعية على اضطهادهم. هذه مرحلة سيكون فيها مصير البلاد الاتجاه إلى الضحالة وتكاثر المشكلات بدلاً من حلها. إنها أزمة منهجية. لكنها ليست أزمة يتحمل الرئيس رجب طيب أردوغان المسؤولية عنها بفرده. وفي الواقع، فإن أردوغان هو الذي عارض منذ عام 2011 الإصلاحات والحوار المجتمعي في الوقت الذي

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة اليقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

في المآلات التراجيدية للحركة الوطنية الفلسطينية

والخدمات، باتوا غير قادرين على الاستمرار في العيش بهذه الطريقة، التي مضى عليها أكثر من سبعة عقود، كما ضاقوا ذرعاً من استخدامهم في الأجنحة الفصائلية التي تدعى الحفاظ على المخيم، المليء بالبؤس والبائس وعلى الإحباط، والذي لا يمت بصلة للوطن والوطنية بشيء. المهم أن ذلك الاعتصام كشف سام الفلسطينيين من الشعارات ومن الفصائل، ومن منظمة التحرير، لاسيما بعد أن تحولت إلى الأهم من كل ذلك أن تلك المسيرات لفلسطينيين كانوا تحملوا عبء الفترة "الذهبية" للعمل المسلح في لبنان، ودفعوا باهظاً ثمن خروج المنظمة منه، كشفت بوضوح أنه لا علاقة البتة لعيش الفلسطينيين مثل البشر العاديين، ووطنيتهم، وأن ادعاء رفض التوطنين لا يمت بصلة لحق العودة بقدر ما يمت إلى نبذ الفلسطينيين ودفعهم إلى الهجرة، كما كشفت أن الوطنية لا تعني العيش في بؤس مقيم، ولا تعني الحفاظ على المخيم، مع العلم أن الفلسطينيين مارسوا ذلك عملياً منذ عقود، في الهجرة إلى الدول الإسكندنافية والأوروبية والأميركيتين، بحيث لم يبق في لبنان من اللاجئ الفلسطينيين سوى ثلث عددهم المقترض، أي حوالي 200 ألف من أصل 600 ألف، بحسب الإحصائيات الرسمية اللبنانية، وهو أمر مسكوت عنه عند الجهات الرسمية اللبنانية والفلسطينية، بغض النظر عن الادعاءات والشعارات. هذه مآلات تراجيدية لشعب يعيش تراجيدياً القهر والمحو والحرمان منذ عقود.

وغير ذلك، رغم الخسائر البشرية الباهظة، ورغم عمق ذلك الخيار، بعد تجربته في كل جمعة، منذ يوم الأرض 30 مارس 2018 حتى الآن، أي في 69 جمعة، ذهب خلالها أكثر من ثلاثمائة شهيد والآلاف من الجرحى والمعوقين، أي أن فلسطيني غزة باتوا في كارثة حقيقية على هذا الصعيد، مع ذلك العدد الكبير من الجرحى والمعوقين (والعائلات التي فقدت معيها أو ابنها كشهيد) في الحروب الإسرائيلية التي شنت على غزة منذ خطف الجندي جلعاد شاليت (2006) إلى حروب الأعوام 2008 و2012 و2014. الصورة الثانية، تمثلت في قرار الرئيس الفلسطيني حل مجلس القضاء الأعلى، أواسط الشهر الماضي، ويأتي ذلك بعد أن تم حل المجلس التشريعي قبل سبعة أشهر في أواخر 2018. هكذا إذا أخذنا في الاعتبار، أيضاً، واقع تغييب المجلس الوطني الفلسطيني، الذي لم يعقد سوى دورتين عاديتين منذ إقامة السلطة عام 1996، و23 لعام 2018 (الدورة 22 لعام 2009 كانت غير عادية فقط وكانت عضوية اللجنة التنفيذية)، بمعنى أنه لم يعقد في 12 عاماً سوى دورة واحدة في حين يفترض أن دورات المجلس تعقد مرة واحدة سنوياً، فإن ذلك كله يفيد بهيمنة السلطة التنفيذية، والقيادة الفردية، كما يعني ذلك أن الحركة الوطنية الفلسطينية باتت تفقد للسلطة التشريعية في المنظمة والسلطة في أن معاً، كما باتت

وغير ذلك، رغم الخسائر البشرية الباهظة، ورغم عمق ذلك الخيار، بعد تجربته في كل جمعة، منذ يوم الأرض 30 مارس 2018 حتى الآن، أي في 69 جمعة، ذهب خلالها أكثر من ثلاثمائة شهيد والآلاف من الجرحى والمعوقين، أي أن فلسطيني غزة باتوا في كارثة حقيقية على هذا الصعيد، مع ذلك العدد الكبير من الجرحى والمعوقين (والعائلات التي فقدت معيها أو ابنها كشهيد) في الحروب الإسرائيلية التي شنت على غزة منذ خطف الجندي جلعاد شاليت (2006) إلى حروب الأعوام 2008 و2012 و2014. الصورة الثانية، تمثلت في قرار الرئيس الفلسطيني حل مجلس القضاء الأعلى، أواسط الشهر الماضي، ويأتي ذلك بعد أن تم حل المجلس التشريعي قبل سبعة أشهر في أواخر 2018. هكذا إذا أخذنا في الاعتبار، أيضاً، واقع تغييب المجلس الوطني الفلسطيني، الذي لم يعقد سوى دورتين عاديتين منذ إقامة السلطة عام 1996، و23 لعام 2018 (الدورة 22 لعام 2009 كانت غير عادية فقط وكانت عضوية اللجنة التنفيذية)، بمعنى أنه لم يعقد في 12 عاماً سوى دورة واحدة في حين يفترض أن دورات المجلس تعقد مرة واحدة سنوياً، فإن ذلك كله يفيد بهيمنة السلطة التنفيذية، والقيادة الفردية، كما يعني ذلك أن الحركة الوطنية الفلسطينية باتت تفقد للسلطة التشريعية في المنظمة والسلطة في أن معاً، كما باتت

"العودة وفك الحصار"، أي في مسيرات سلمية، تتحمل إسرائيل فيها مسؤولية إجرامها، بيد أن ذلك لا يعفي المسؤولين عن إطلاق تلك المسيرات من مسؤوليتهم عن أخذ أطفال وقتيان إلى خط الخطر، أو إلى مرمى رصاص الجنود الإسرائيليين، بشكل متكرر ومن دون أي حساب أو مراجعة أو دراسة للجدي السياسية. ويجدر التذكير هنا أن حماس قوضت صدقية عفوية وسلمية تلك المسيرات بهيمنتها عليها وتسييرها لها وعدم مراجعتها لذلك في تصريحاتها

عن وحدات اشتباك ليلي ووحدة الطائرات الحارقة

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

تكتفت الحالة الفلسطينية المأساوية مؤخراً، وهي من أساسها كذلك، أي منذ 71 عاماً، في حوادث أو صور كارثية ثلاث، كان هذا الشعب يعيش مأساة مديدة، أو كان مأساته تعيد إنتاج نفسها. بيد أن الكوارث المذكورة هنا كانت ناجمة عن فعل ذاتي، رغم أنها نتاج الحالة الأولى، أي النكبة وإقامة إسرائيل على حساب الفلسطينيين، وهو الأمر الذي يجب الإضاءة عليه بدل إنكاره أو حجبه. الصورة الأولى، تمثلت بفتية ضحكوا بشبابهم وبسلامتهم وبسعادتهم، من أجل وطنهم، فقدوا أجزاء من أجسادهم، وباتوا في حالة إعاقة دائمة، في حين ثمة في حركة حماس من وجد لديه الوقت للاحتفاء بتقديم "مكرمة" لهؤلاء، تمثلت بمبلغ زهيد من النقود. المسألة هنا لا تتعلق بقيمة المبلغ، وإنما تتعلق بمعنى ذلك الاحتفاء أو ذلك التجاهل، الذي يتضمن امتهان هؤلاء الشباب بدل تكريمهم، من خلال صورة الاحتفاء، وتسليم المبالغ أمام الكاميرات (على طريقة تصوير المنحة القطرية)، الأمر الذي يشي أيضاً بعقلية تنم عن الاستهتار بحياة الناس، وسلامتهم. ومعلوم أن هؤلاء الشباب لم يفقدوا أجزاء من أجسادهم، في معارك عسكرية في مواجهة إسرائيل، وإنما في مسيرات